افتتاح أعمال قمة مجلس التعاون الخليجي الـ(28) بحضور الرئيس الايراني

وكالات/ متابعات :

افتتحت في العاصمة القطرية الدوحة بعد ظهر أمس قمةٌ دول مجلس التعاون الخليجي بمشاركة زعماء الدول الأعضاء الست وحضور لافت للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في أوّل مشاركة من نوعها لإيران في قمّة لهذه المجموعة الإقليميَّة منذ إنشائها في العام 1981. ودخل أحمدي نجاد والعاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز والسلطان قابوس بن سعيد يدًا بيد إلى قاعة المؤتمر.

وافتتح أمير قطر القمّة بكلمة ركّز فيها على الربط بين الأمن والتنمية وأثر التوترات الإقليمية على استمرار معدلات التنمية التي قال إنها سجلت معدلات عالية في المنطقة.

ولم يقدم أمير قطر أي مقترحات بهذا الشأن لكنه تحدث بإسهاب عما لعبه البترول في ازدهار المنطقة وتأمين الاستقرار وطالب بأن يتفهم الجميع إن هذه المنطقة تستحق الأمن والاستقرار . ودعا الأطراف الإقليمية والدولية إلى مراجعة مواقفها وتجنب الإقدام على خطوات غير محسوبة ذات عواقب خطيرة. كما تطرّق في كلمته إلى ضرورة اهتمام دول المنطقة بالبحث العلمي.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية الرئيس الإيراني الذي أعرب عن سعادته في المشاركة في القمة منوها بالعلاقات التاريخية والقواسم المشتركة بين بلاده ودول المنطقة. واقترح تعزيز منظمة التعاون الاقتصادي وإلغاء التأشيرات بين دول المنطقة لتوطيد التعاون والاستثمار المشترك، كما اقترح إنشاء منطقة للتجارة الحرة وإقامة مناطق حرة باستثمارات مشتركة وتوفير الماء والغاز لدول الخليج. ودعا إلى تشجيع السياحة البرية والقائمة على تشجيع القيم الأسرية، وإنشاء مؤسسات أمنيَّة مشتركة وان تكون خالية من أي تهديد لأمن المنطقة وإنشاء منظمة للتعاون الأمني في هذا المجال.

ووجه الرئيس الإيراني دعوة لزعماء دول الخليج لعقد اجتماع في طهران لبحث هذه المقترحات. وقالت مصادر إيرانية ترافق الرئيس محمود احمدي نجاد إن إيران ستعرض على دول الخليج توسيع التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون وايران (واستبدال الاتفاقيات الامنية القائمة بينه وبين بعض دول المنطقة باتفاقية امنية جماعية) وقالت (ان الاتفاقية الجماعية التي تقترحها ايران تشمل طائفة واسعة من مجالات التعاون بما في ذلك قضايا الارهاب والتهريب وتبادل المعلومات المتصلة بامن الخليج والملاحة). وقالت (ان العرض الايراني الجديد هو احياء لمشروع قديم كانت ايران قد عرضته على دول المنطقة الا انها لم تلق التجاوب المأمول).

وشككت مصادر خليجية في امكانية موافقة دول التعاون على المشروع الايراني وقالت (ان الصيغة التي تقترحها ايران لها بعد سياسي وامني يتجاوز اطر الاتفاقيات الثنائية الامنية الحالية)

واضافت (ان لايران اجندة امنية مختلفة عن الاجندة الامنية الخليجية) وتفصل هذا الاختلاف بالقول ان (ايران تريد من اي اتفاقية امنية واسعة النطاق استعادة دورها الاقليمي الذي فقدته منذ الاطاحة بنظام الشاه من جهة ورفع المظلة الامنية الدولية التي باتت تتمتع بها المنطقة والتي تجد فيها ايران تعارضا مع طموحاتها الاقليمية)

وقالت المصادر الخليجية انه (بالرغم من حرص دول المنطقة على اقامة علاقات حسن جوار مع ايران وتوسيع اطر التعاون الاقتصادي والتجاري معها فأن الخليجيون لا زالوا يعتقدون ان هذه العلاقات تحتاج الى مزيد من الخطوات السياسية لبناء الثقة من ابرزها استعداد ايران لبحث قضية الجزر الاماراتية الثلاث والتي تعتبر دول الخليج ان عدم حلها يشكل مصدر تهديد لامن واستقرار المنطقة) .

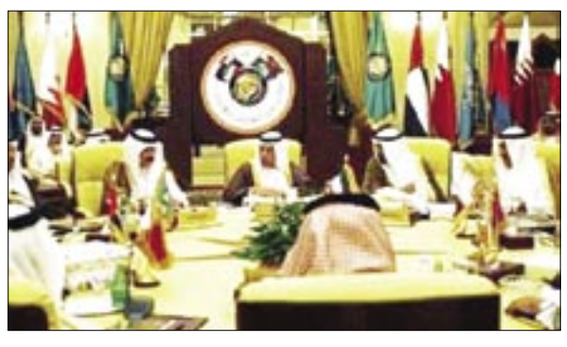

وأضافت المصادر ان طرح موضوع الاتفاقية الأمنية الجماعية في هذا الوقت (يبدو محاولة ايرانية لتشتيت الانتباه عن المواجهة الدولية بينها وبين المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي وجعل دول الخليج بمثابة حصان طروادة في هذا المسعى).

وقد أعرب قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن سعادتهم بالمشاركة فى القمة الخليجية والتي يأملون في أن تحقق طموحات الشعوب الخليجية خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية.

واكد رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان فى بيان ادلى به لدى وصوله مجددا حرص الامارات الدائم على كل ما من شانه دعم مسيرة مجلس التعاون فى مختلف المجالات والسعي المستمر الى توحيد المواقف بالتنسيق والتشاور فى كل ما يهم دول المجلس في إطار الرؤى الواحدة والمصير المشترك لدوله وشعوبه.

وأوضح انه سيتم تدارس الموضوعات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من الموضوعات المهمة وما سيتخذه من قرارات ويتوصل اليه من رؤى مشتركة سيعزز مسيرة التكامل بين الدول الخليجية في شتى المجالات وتدفع بالعمل الخليجي المشترك نحو آفاق أوسع تخدم مصالح دولنا وشعوبنا.

وأضاف ان القمة تعقد وسط ظروف بالغة الاهمية وفى ضوء العديد من التطورات والمستجدات فى المنطقة والعالم مما يفرض التوصل الى رؤية جماعية مشتركة ويتطلب منا تضافر الجهود وتنسيق المواقف على جميع المستويات لتجنيب المنطقة ما يمكن ان ينتج من اثار وانعكاسات سلبية لهذه التطورات والعمل على تعزيز امننا واستقرارنا.

واكد العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى ال خليفة فى بيان ادلى به لدى وصوله الدوحة حرص المملكة على ممارسة دورها كاملا فى مسيرة التعاون الخليجي معتبرا القمة انطلاقة اخرى تعكس العزم على مواصلة مسيرة التعاون المشترك وتعزيز وتطوير العمل الجماعي بما يلبي ويحقق الخير والرخاء لدولنا وشعوبنا.

واعرب عن امله فى سرعة البدء بالعمل بالسوق الخليجية المشتركة واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركى والبرنامج الزمنى للاتحاد النقدى وازالة كافة المعوقات التى تواجهه وان يتم الالتزام بموعد تنفيذه الذى حدد فى العام 2010.

كما اكد اهمية البحث فى نتائج دراسة الجدوى الاولية للبرنامج النووي المشترك ذي الطابع السلمي لدول مجلس التعاون وفقا للمعايير الدولية التى اعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتنسيق مع الامانة العامة لمجلس التعاون.

الإمارات العربية تحتفل بعيدها الوطني السادس والثلاثين

ثالث اكبر احتياط نفطي في العالم وخامس أغنى دولة بالغاز الطبيعي

إقامة مناطق صناعية ضخمة لجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي

تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة باليوم الوطني السادس والثلاثين، وهي تواصل مسيرتها بنجاح من مرحلة التأسيس التي قادها مؤسسها وباني نهضتها المغفور له باذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، إلى مرحلة التمكين بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، في إطار سلسلة متصلة لاستكمال بناء صروح المنجزات التنموية التي طالت مختلف نواحي الحياة، والانطلاق إلى آفاق العالمية بتوظيف المكانة المرموقة التي تبوأتها دولة الإمارات في العالم بالتفوق والتميز في الأداء في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية وغيرها، وتمكين المواطن بكل عناصر المعرفة والقوة ليكون دوره في المشاركة السياسية، وإسهامه في التنمية أكثر فعالية وإيجابية.

إعداد/ مركز المعلومات

الإصلاح السياسي

شهدت دولة الإمارات تحولا مهما في تطوير تجربتها السياسية، بإجراء أول انتخابات نيابية لنصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، واستحداث وزارة تعنى بشؤون العمل البرلماني وهي وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، الذي يتكون من 40 عضوا، في إطار برنامج شامل للإصلاح السياسي أطلقه الشيخ خليفة، بهدف تعزيز مشاركة المواطنين في العمل الوطني.

وأعرب سموه، بعد إعلان نتائج هذه الانتخابات عن ارتياحه لنجاح هذه التجربة التي قال.. "نريدها منطلقا لآفاق أرحب وممارسة اشمل على طريق المشاركة في صياغة القرار وتحمل المسؤولية". وأكد سموه.. "إن التدرج في الممارسة البرلمانية هو تعبير عن خصوصية التجربة السياسية لدولة الإمارات

الازدهار الاقتصادي والاجتماعي

حققت دولة الإمارات الازدهار الاقتصادي والاجتماعي للوطن والمواطنين. وتعززت مكانة دولة الإمارات في الخريطة الاقتصادية العالمية وفي المحافل الدولية وتقارير المؤسسات الإقليمية والدولية والتي كان آخرها تقرير صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2007 والذي أكد أن الآفاق تبدو مشرقة في أن يظل إيقاع النمو الاقتصادي قويا في العام المقبل.

وأثنى التقرير الدولي على الأداء المتميز لاقتصاد الدولة. وقال إنه واصل النمو والتوسع بخطى قوية للعام الرابع على التوالي، ووصل إلى 4ر9 في المئة في العام 2006 مما يضعه بين أعلى المستويات عالميا.

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 4ر23 ليصل إلى 2ر599 مليار درهم مقارنة مع 485 مليار درهم في العام 2005 وحقق ميزان المدفوعات فائضا بنسبة 89ر23 مليار درهم مقارنة مع 5ر9 مليار درهم في العام 2005 مما رفع فائض الميزان التجاري بنسبة 8ر31 في المئة ليصل إلى 072ر207 مليار درهم.

السياسة النفطية

تسهم دولة الإمارات بفعالية من خلال عضويتها في منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) في استقرار أسعار النفط ومعالجة أي خلل في عملية التوازن بين العرض والطلب في سوق النفط العالمية، وتحرص على تأمين الإمدادات النفطية إلى الدول المستهلكة بأسعار عادلة ترضي الطرفين، وبما يحقق المصالح المشتركة للدول المستهلكة والمنتجة.

وتحتل دولة الإمارات المركز الثالث من حيث احتياط النفط في العالم حيث يصل احتياطها إلى 98 مليار برميل فيما تعتبر خامس أغنى دولة بالغاز الطبيعي، ويبلغ احتياطها من الغاز نحو (6) تريليونات قدم مكعب.

التطور الصناعي

وحقق القطاع الصناعي في دولة الإمارات طفرات كبيرة تمثلت بزيادة عدد المنشآت الصناعية واستثماراتها في مختلف إمارات الدولة ودخول الدولة في مشاريع صناعية كبرى مشتركة مع العديد من المؤسسات العالمية وإقامة مناطق صناعية ضخمة لجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي، الأمر الذي ساهم في لعب هذا القطاع دورا محوريا في تنفيذ الإستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة لتطوير القاعدة الاقتصادية والإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي.

وأسهم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 5ر19 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2006 وبقيمة 4ر73 مليار درهم. وارتفع عدد المنشآت الصناعية من 2509 منشآت في العام 2002 إلى 3567 منشأة في العام 2006 بنسبة زيادة بلغت 4ر42 في المئة، وبلغ إجمالي الاستثمار الوطني في قطاع الصناعة بنهاية العام 2006 60 مليارا و656 مليون درهم مشكلا نسبة 1ر86 بالمئة من إجمالي حجم الاستثمار الصناعي البالغ 70 مليارا و424 مليون درهم، فيما بلغ الاستثمار الخليجي مليارين و29 مليون درهم بنسبة 9ر2 بالمئة، والاستثمار الأجنبي سبعة مليارات و739 مليون درهم بنسبة 11 بالمئة من إجمالي الاستثمارات الصناعية.

الخدمات الصحية

انتشرت اليوم في جميع مستشفيات الدولة المراكز التخصصية والوحدات التشخيصية العلاجية مثل وحدة جراحة القلب المفتوح، وزراعة الأعضاء، ووحدة الاستسقاء الدموي لمرضى الفشل الكلوي، ووحدة الطب النووي، والمناظير الجراحية، ووحدات علاج السكري، والأقسام التخصصية الأخرى.

السياحة

تصدرت دولة الإمارات قائمة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتبوأت المركز 18 عالميا حول التنافسية في مجال السياحة والسفر ضمن مسح شمل أداء 124 دولة في التقرير السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) متقدمة على دول عالمية عريقة في القطاع السياحي.

وتتوفر في دولة الإمارات العديد من المقومات الأساسية التي يقصدها السياح وفي مقدمتها البنية الأساسية العصرية، والاستقرار السياسي والأمن المتكامل والموقع الجغرافي الاستراتيجي والمتميز كنقطة وصل بين الشرق والغرب واستقرار حالة الطقس طوال أكثر من ستة أشهر في السنة بالإضافة إلى متعة التجوال وحرية التسوق وتوافر المرافق السياحية الحديثة والمتطورة التي تؤمن أفضل الخدمات للسائحين من مطارات وموانئ وشبكات الطرق ووسائل الاتصالات وخطوط المواصلات ومراكز التسوق.

السياسة الخارجية

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال العامين الأخيرين، انفتاحا واسعا على العالم الخارجي أثمر عن إقامة شراكات استراتيجية سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية مع العديد من الدول في مختلف قارات العالم، بما عزز من المكانة المرموقة التي تتبوأها في المجتمع الدولي.

وأكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، لدى استقباله 54 من سفراء الدولة وممثليها في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية بالخارج في 9 أكتوبر 2007 بحضور سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات ترتكز على قواعد ثابتة تتمثل في الحرص على التزامها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها للمواثيق والقوانين الدولية، وإقامة علاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والجنوح إلى حل النزاعات بالحوار والطرق السلمية، والوقوف إلى جانب قضايا الحق والعدل والإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين.

العمل العربي والإسلامي المشترك

عملت دولة الإمارات على تطوير آليات العمل العربي والإسلامي المشترك، ودعم الجامعة العربية ومؤسساتها وتفعيل دورها في خدمة قضايا الأمة العربية، وكذلك دعم منظمة المؤتمر الإسلامي.

كما عملت على تعزيز التعاون الثنائي بينها وبين الدول العربية والإسلامية والوقوف إلى جانبها في السراء والضراء وتكريس جهودها لدعم التنمية فيها وتحقيق الوفاق والتضامن العربي والإسلامي.وواصلت دولة الإمارات دعمها للقضية الفلسطينية ومساندة نضال الشعب الفلسطيني ودعمها للعراق وتضامنها مع الشعب العراقي وكذلك دعم الأمن والاستقرار في لبنان والجهود لإعادة إعماره.

الإمارات والتعاون الدولي

حرصت دولة الإمارات، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في التاسع من ديسمبر 1971 على دعم أنشطة المنظمة الدولية والمنظمات المتخصصة التابعة لها، وذلك انطلاقا من إيمانها بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية، وقناعتها بأن المنظمة الدولية تمثل الضمير الإنساني في تعزيز العلاقات الدولية ومواجهة المشاكل العالمية وحفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستديمة.

وترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة باتفاقيات تعاون مع أكثر من 28 منظمة دولية من منظمات الأمم المتحدة التي تقوم بتنفيذ نحو 80 مهمة استشارية وفنية في الدولة لمصلحة عدد من الوزارات الاتحادية والدوائر المحلية والمؤسسات العامة.